سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة

١٩٩١ – ١٩٩٩

وليد محمود احمد

قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

واجهت روسيا الاتحادية تحديات حقيقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، أهمها حماية أمنها القومي واستعادة مكانتها كقوة عظمى، فضلا عن أن المجتمع الروسي كان يعاني وكان الوضع الاقتصادي للبلاد سيئا.

كان الانفتاح على الغرب احد الخيارات التي اعتمدتها النخبة السياسية الروسية للعودة إلى النسق الدولي، وكانت الآمال الروسية المعقودة على الغرب، عظيمة، مقابل ذلك كانت التمنيات الغربية في عدم عودة الروس إلى الفكر الاستبدادي، عظيمة أيضا، غير أن المخاوف المتبادلة بينهما، لا تزال أعظم.

مقدمة

يكتسب البحث في السياسة الروسية بعد الحرب الباردة أهمية كبيرة نظرا لان هذه السياسة مرت بمراحل انتقالية تعرضت فيها إلى تحديات حقيقية ومن ثم تعززت بالسعي لإثبات الذات والمصالح الروسية. فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وظهور روسيا الاتحادية، حاولت هذه الأخيرة الحفاظ على مركزها كقوة ذات هيمنة عالمية، ليس لأنها الوارث الرئيس للاتحاد السوفييتي فحسب، ولكن لأنها بلد تتوفر فيه عوامل القدرة اللازمة للإشارة إليه كدولة عظمى.

بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٩١) أرادت القيادة الروسية تحقيق التكامل مع الغرب، بحيث تشارك موسكو في قيادة العالم جنبا إلى جنب مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من التنافس على مناطق النفوذ، ومن الواضح أن موسكو توقعت أكثر من مجرد "سلام شريف" مع هؤلاء

الخصوم الذين تحولوا إلى شركاء، إلا أنها حصلت على أقل من ذلك بكثير، فما اعتبره الروس تنازلات من جانبهم، عَده الغربيون تعويضاً عن جزء بسيط من الأضرار التي سببها النظام السوفييتي، وعليه فان ذلك لا يستلزم بالضرورة امتناناً خاصاً من جانب الغرب.

إزاء هذا الإحباط، ثار جدل داخلي في روسيا حول التوجهات المستقبلية لسياستها الخارجية، فقد أبدت السياسة الخارجية الروسية وعلى مدى عامين (١٩٩١ وإلى نهاية عام ١٩٩٣) توافقا وانسجاما مع الغرب، لكنها ما لبثت أن تعرضت لانتقادات شديدة من جانب تيارات سياسية داخل روسيا اتهمتها بالخضوع للغرب والتضحية بالمصالح الروسية مما انعكس سلبا على هيبة ومكانة روسيا الاتحادية عالميا، لذلك كان صعبا على القيادة الروسية الاستمرار في سياسة التعاون تلك، فعادت إلى تبني سياسة خارجية مختلفة عن سابقتها (اعتباراً من أواخر عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩)، في إطار محاولات من جانبها لإضفاء التعددية القطبية في العلاقات الدولية بدلا من هيمنة القطب الواحد الأمريكي.

على هذا الأساس قررت روسيا تبني منهجاً مختلفاً في السياسة الخارجية عبر عنه الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (٢٠٠٠– ٢٠٠٨)، بأنه (متعدد المسارات والأوجه) أي أنه لن يكون موجها نحو الغرب أو الشرق فقط، بل سيكون على شكل سياسة خارجية هدفها تقوية العلاقات مع الجميع، وفتح حوار مع القوى الإقليمية والدولية.

بناء على ما تقدم سيعالج البحث تاريخيا موضوع التوجهات الخارجية لروسيا القيصرية، وروسيا السوفييتية حتى عام ١٩٩١، ومن ثم يتعرض إلى موضوع السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية من عام (١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٩)، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

الأولى، بين عامي (١٩٩١ -١٩٩٣).

الثانية، بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٩).

سيحاول البحث التركيز على هذه السياسة نظرا لكونها تمثل أهمية كبيرة في تاريخ روسيا الاتحادية المعاصر.

التوجهات الخارجية الروسية حتى عام ١٩٩١

لا يجب النظر إلى روسيا المعاصرة على أنها دولة حصلت على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فحسب، بل كدولة عصرية اتجهت للبحث عن دور جديد يحقق مصالحها، فعلى مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دخلت روسيا القيصرية في حروب في حدودها الغربية للسيطرة على أراض من فنلندا، ودول البلطيق، والدول الاسكندينافية، وبولندا، ودول البلقان. فقد استولت روسيا على أجزاء من بولندا مطلع الربع الأخير من القرن السابع عشر ولم تعترض بروسيا والنمسا آنذاك على التحرك الروسي لأنه اعتبر مكافأة ضمنية لروسيا مقابل تصديها للتوسع العثماني في القارة الأوروبية خصوصا في الحرب التي وقعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية عام ١٧٦٨[١]، أما دول البلطيق (استونيا وليتوانيا ولاتفيا)، فقد كانت موضع نزاع بين الألمان والروس، إلا أن الأمور حسمت لصالح السيطرة الروسية مشفوعة بمباركة الكنيسة الارثذوكسية[٢]، أما في وسط أوروبا فقد ثار الهنغار بزعامة الجنرال جوزيف بيم (١٧٩٥-١٨٥٠)، مما أثار مخاوف الروس من امتداد الروح الثورية إلى بولندا الخاضعة في بعض أجزائها لسيطرتهم، لذا كانت الرغبة الروسية كبيرة في دعم آل هابسبورغ المتربعين على العرش النمساوي، فتوجه الجيش الروسي واحكم سيطرته على هنغاريا مطلع القرن التاسع عشر مما اضطر كثير من الهنغار وبضمنهم قائد الثورة، اللجوء إلى العثمانيين، ورغم الضغوط النمساوية والروسية بتسليمهم، إلا أن الدولة العثمانية وبدعم مباشر من بريطانيا، رفضت المطالب الروسية والنمساوية[٣].

إزاء هذا الأداء الروسي، بدأت المخاوف النمساوية بالظهور من أن تأخذ المطامح الروسية أبعادا أخرى قد تؤثر على توازن القوى في القارة الأوروبية، فقد نظرت النمسا إلى الفعاليات الروسية في بولندا والقوقاز والبلقان، بمنظار القلق وما يعنيه ذلك من تهديد لمصالح النمسا كإمبراطورية في أوروبا(٤).

أما في القوقاز فقد واجه الروس كلا من العثمانيين والفرس عام ١٨٢٧، حيث تحرك الجيش الروسي وفرض سيطرته على هذا الإقليم، وفي العام التالي توغل الروس في الأقاليم الأوروبية من الدولة العثمانية حتى توقف توغلهم عند حدود ولاية أدرنة في آب عام ١٨٢٩، إذ تم التوصل إلى معاهدة بين الروس والعثمانيين حصل الروس بموجبها على موقع حيوي في مصب نهر الدانوب، فضلا عن المكاسب في القوقاز، وبمقتضى المعاهدة أيضا حصل الروس على حق حماية رعاياهم في البوسنة والهرسك(٥).

وجدت التوجهات الخارجية لروسيا القيصرية، والسوفييتية من بعدها الطريق سهلاً أمامها نتيجة الظروف الدولية من جهة وظروف الدول المجاورة لها من جهة أخرى، وقد مكن ذلك موسكو، خلال القرنين (١٩ و٢٠)، من التوسع بصورة كبيرة، من نهر الفولغا إلى القوقاز، واقتربت من الهند داخل آسيا، واخترقت موسكو المحيط الهادي إلى داخل منشوريا وكوريا وبرر الروس ذلك التوسع باعتباره ضرورياً لأمنهم القومي(٦)، ولقي الاندفاع الروسي دعماً من الطبيعة الاستبدادية لحكم الكرملين(٧)، مشفوعا بدعم عقائدي قدمته الكنيسة الارثذوكسية الروسية التي لعبت دورا كبيرا في تدعيم سلطة القياصرة الاستبدادية المطلقة، فقد خضعت الكنيسة الروسية للأمراء الروس وأصبحت تشكل الوعاء الفكري والروحي لسلطتهم، و تبنت فكرة أن الأمير الروسي لا يعد فقط ممثلا (للرب على الأرض) فقط، وإنما (سلطة الإله بحد ذاتها) أيضا، وبعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين عام ١٤٥٣ اعتبرت الكنيسة الارثذوكسية الروسية أن روسيا إمبراطورية عالمية

وأنها الموطن الوحيد لحماية المؤمنين الارثذوكس الحقيقيين[٨]، الأمر الذي مكن القياصرة من تنفيذ السياسات التوسعية دون قيد، وبمرور الوقت بات مفهوم الأمن القومي موازياً لاستمرار التوسع، وتم اكتساب الشرعية على الصعيد الداخلي من خلال استعراض القوة العسكرية في الخارج حيث بلغ التوسع الروسي شرقا أوجه عندما وصل الروس إلى حدود الصين شمال نهر أمور وسيطروا على المنطقة الواقعة بين نهر اوسوري وبحر اليابان، وعلى الجانب الغربي في أوروبا، تولت الدبلوماسية الروسية، ممثلة بوزير الخارجية الروسي كارل نيسلرود (Karl Nsselrod ١٧٨٠- ١٨٦٢)، مهمة تثبيت النفوذ الروسي في مناطق نفوذ جديدة في وسط وشرق أوروبا[٩].

كان مفهوم مناطق النفوذ ولا يزال، مهم بدرجة كبيرة بالنسبة للروس، حيث رسمت هذه المناطق الخطوط الفاصلة بينهم وبين القوى الأخرى المنافسة لهم، وشكلت نطاقا بريا عازلا، وقاعدة انطلاق لروسيا القيصرية في مساعيها المستمرة للحصول على مزيد من القوة، والنفوذ[١٠]، وفي عهد الإتحاد السوفييتي، تضمن هذا النفوذ عدة مناطق من بينها المناطق الحدودية المتقدمة التي عرفت باسم "البلدان ذات التوجه الاشتراكي" تحت قيادة أنظمة ماركسية (وكانت غير مستقرة في أغلب الأحيان) في آسيا وإفريقيا، أما المناطق الأقرب، فتضمنت دول حلف وارسو وأوروبا الشرقية[١١].

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ تحول المجال السوفييتي السابق إلى دول أرادت الحصول على هوية جديدة وعلى نمط جديد من العلاقات مع الآخرين، ورغم أن المصالح الروسية ظلت موجودة في كافة أنحاء المنطقة، إلا أن نفوذ موسكو لم يعد كما كان سابقاً، هذا النفوذ اعتبره البعض حلما، بينما اعتبره آخرون كابوسا ولا ترغب كثير من الجمهوريات السوفييتية السابقة بالعودة للانضواء تحت العلم الروسي، إذ أن هذه الدول الجديدة تناضل من أجل تحديد توجهاتها الجغرافية –السياسية، بينما افتقدت

روسيا عقب تفكك الاتحاد السوفييتي إلى الرؤية الواضحة لمصالحها القومية، لكن سرعان ما أدركت القيادة الروسية أن مكانة بلادهم وتاريخها تتطلب منهم المحافظة على قدر معقول من النفوذ يمكنها أن تلعب من خلاله دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية، ذلك الدور الذي فقده الروس منذ تفكك الاتحاد السوفييتي(١٢).

كان خروج روسيا من تبعات التوسع الإمبراطوري (القيصري والسوفييتي) عام ١٩٩١ سريعاً وهادئاً، ورغم الانشقاقات في رؤى النخب السياسية الروسية تجاه وضع بلادهم، إلا أنها كانت ترى وجوب التركيز على المشكلات المعاصرة التي تواجه الاقتصاد والمجتمع الروسي(١٣)، ففي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أصبح "مجال" النفوذ الروسي ضيقاً، وخلال فترة التسعينيات من القرن ذاته، لم تسع موسكو لإعادة التكامل مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، وكان عليها التخلي عن فكرة وجود جيش مشترك، وعن منطقة الروبل والفضاء الاقتصادي المشترك، وعن المواطنة المزدوجة، لكن بالمقابل حازت على ملكية الأسلحة النووية الإستراتيجية السوفييتية، ومقعد الاتحاد السوفييتي الدائم في مجلس الأمن الدولي والملكية السوفييتية في الخارج كالسفارات، فضلا عن ديون الاتحاد السوفييتي. واجه تحول روسيا من ماضيها لحاضرها اختبارات حقيقية، وكان التحدي الكبير هو التخلص من الفكر الشيوعي، رغم أن مسائل مثل احترام حقوق الإنسان وحكم القانون لم تجد بعد تعريفا حقيقياً في الكيان الروسي(١٤).

السياسة الخارجية الروسية ١٩٩١-١٩٩٩

عند النظر إلى الدوافع المحركة للسياسة الخارجية الروسية المعاصرة، يلاحظ أنها تختلف عن تلك الدوافع الخاصة بالاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك الإمبراطورية القيصرية الروسية من قبل، فبينما ركزت الإمبراطورية اهتمامها على المشهد الجغرافي – السياسي بالمنطقة الأورو – آسيوية، وعمد الاتحاد السوفييتي إلى تبني مشروع فكري سياسي عالمي، يتركز اهتمام روسيا المعاصرة الآن على نفسها، وباتت المصالح هي اهتمامها الرئيسي، وعليه تركزت وجهة النظر الروسية حول المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس(١٥).

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١، شهدت روسيا الاتحادية تحولاً جذرياً، وجرى تقييم الحدث بأنه لم يكن عرضياً، بل كان متوقعاً بسبب تكشف مكامن الضعف في النظام السوفييتي والتي لم يعد من الممكن بوجودها استمرار ذلك النظام(١٦).

تدرك روسيا الاتحادية الآن الوضع الذي تواجهه كأمة بسبب ما يفرضه عليها النظام العالمي الجديد من تحديات تمس الكيان الروسي، هذه التحديات لمسها الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين (١٩٩١–١٩٩٩) في زيارته لبولندا وجمهورية التشيك عام ١٩٩٣، والتي تمثلت بالحديث عن توسع حلف شمال الأطلسي ليشمل دولاً من المعسكر الاشتراكي السابق مثل بولندا والتشيك. كان الزعيم الروسي آنذاك وحتى معارضيه يدركون تماما أن توسيع الحلف الأطلسي فضلا عن قدرات الحلف العسكرية المتنامية، إنما تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الروسي، سيما وان توسع الناتو سيكون على حساب مناطق النفوذ التقليدية لروسيا في شرق أوروبا، الأمر الذي جعل وزير الخارجية الروسي اندريه كوزرييف (١٩٩٠ – ١٩٩٥)، يدعو إلى نظام امني جديد في أوروبا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واقترح الوزير الروسي أن يخضع الحلف الأطلسي لهذا النظام الأمني المقترح تشكيله، لكن الناتو سرعان ما أعلن رفضه لهذه الأفكار(١٧).

بناء على ذلك فقد اتجهت الأغلبية من النخبة الحاكمة في روسيا، إلى اعتبار أن الدول حديثة الاستقلال في أوروبا الشرقية (بلغاريا ، رومانيا، التشيك، جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية السابقة) ينبغي أن تبقى في قلب السياسة الخارجية الروسية الجديدة، ففي عام ١٩٩٣، تقدم الرئيس الروسي بوريس يلتسين، ووزير خارجيته أندريه كوزيريف بطلب إلى الأمم المتحدة للاعتراف بمسؤولية روسيا الاتحادية الخاصة بالحفاظ على السلام في مناطق النزاعات العرقية في دول الاتحاد السوفييتي السابق، وبيّن الروس أن تدخل قواتهم المسلحة سيكون كفيلا بتجميد هذه النزاعات[١٨]، ولكن بسبب المشكلات الداخلية والأزمة المالية في عام ١٩٩٨، وجدت موسكو نفسها عاجزة عن المنافسة في مناطق نفوذها، إذ لم يكن لديها موارد لدعم الجمهوريات السوفييتية السابقة التي تشكل الاهتمام الأساسي لسياستها الخارجية، في هذه الأثناء تمكنت هذه الدول الناشئة من إقامة علاقات مختلفة مع محيطها وبعد فقدانها لوسط أوروبا – بما في ذلك منطقة البلقان – لصالح النطاق السياسي للاتحاد الأوروبي، سعت موسكو للحصول على موطئ قدم في شرق ووسط أوروبا، فضلا عن دول البلطيق، وفي الوقت ذاته أراد الروس الإبقاء على الدول التي سبق وأن كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق تحت نفوذهم، وهم يعتقدون أن توسع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي يجب أن يتوقف عند حدود دول الكومنولث الروسية المستقلة (روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجاكستان وقرغيزيا)[١٩].

في مواجهة ذلك توجب على روسيا تبني سياسة خارجية تتناسب والمتغيرات الداخلية والخارجية الآنف ذكرها، ويمكن الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين في منهاج السياسة الخارجية الروسية ابتداء من العام ١٩٩١ وحتى العام ١٩٩٩، وكما يلي:

المرحلة الأولى من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٣

جسدت هذه المرحلة السنوات الأولى من حكم الرئيس بوريس يلتسين التي شهدت ظهور اتجاهين في السياسة الروسية:

الاتجاه الأول: أوروبي- أطلسي (Euro- Atlantic)، ساعد على ظهور هذا الاتجاه، المساندة الغربية لتوجهات بعض النخب السياسية الروسية المؤيدة للانفتاح على العالم الخارجي باعتبار أن روسيا الاتحادية سيكون لها دور كبير في استقرار القارة الأوروبية ولعقود قادمة بما لها من تأثير واضح فيما يتعلق بمسائل الأمن الأوروبي، ومن جانبها فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بان هناك فوائد عظيمة في أن تكون روسيا ديمقراطية[٢٠]، هذا الاتجاه تزعمه الرئيس يلتسين وزير الخارجية اندريه كوزرييف، وكان يدعو إلى اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول منظمة حلف شمال الأطلسي، باعتبار أن الاندماج مع العالم الأوروبي- الأطلسي، من شأنه إخراج روسيا من محنتها من ناحية، فضلا عن أن مثل هذا الاندماج يضّعف احتمالات عودة الشيوعية إلي روسيا من ناحية ثانية، ويرى أنصار التوجه الأوروبي - الأطلسي أن سياسة روسيا الاتحادية الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحية، وفي هذا السياق رغب الرئيس يلتسين في عقد شراكة ثنائية بين روسيا وبين حلف شمال الأطلسي، وذهب يلتسين إلى ابعد من ذلك عندما قال (بأن روسيا ستصبح يوما ما عضوا في الحلف الأطلسي)[٢١].

في سياق هذا التوجه، الذي قاده يلتسين ووزير خارجيته كوزرييف، ركزت روسيا على الاتجاه غربا، واتبعت سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث الروسية، وبالمقابل ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية. كانت رغبة الرئيس يلتسين ووزير خارجيته قوية في أن تصبح

روسيا الاتحادية دولة عصرية تتناسب مع معايير التمدن الغربي، وكانت الآمال كبيرة في أن تلحق روسيا بمنظمات دولية مهمة مثل منظمة التجارة العالمية وتنضم إلى عضوية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (أمريكا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، ايطاليا، كندا) في العالم لتصبح مجموعة الدول الثماني وراهن يلتسين وفريقه الحكومي على الدعم الغربي لأفكاره وسياساته لأجل تمريرها وتطبيقها على ارض الواقع(٢٢).

الاتجاه الثاني: أوروبي- آسيوي، هذا الاتجاه عبرت عنه الأحزاب السياسية الروسية المعارضة- لتوجهات الرئيس يلتسين وكادره المؤيد لسياساته - كالحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية مثل الحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب روسيا القومي الشعبي، فقد انتقدت سياسة الرئيس الخارجية وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي وحماية الروس المقيمين فيها وتبني سياسة متوازنة تأخذ في الاعتبار مصالح روسيا في الشرق (آسيا الوسطى، والصين)، وتقوية العلاقات مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، والتي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad وبناء ائتلاف جغرافي- سياسي مرن تحت اسم المثلث الكبير "Big Triangle" يضم روسيا الاتحادية والصين والهند، بحيث يشكل ثقلاً موازناً لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرًا، فإن الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفييتي السابق تعد مناطق خاصة " Special Zones" بالنفوذ الروسي(٢٣).

ثمة حقيقة يتوجب الإشارة إليها في هذا المجال، وهي أن توسع حلف شمال الأطلسي شرقا، فضلا عن توجه دول وسط وشرق أوروبا للاندماج مع الغرب، قد احدثا اضطرابا في السياسة الروسية، ودفع بروسيا للتحول إلى اوراسيا، فعلى سبيل المثال تحتاج روسيا إلى شراكة ثنائية مع الصين لان هناك إشكالاً سكانياً بين البلدين، فالحدود بين الدولتين تبلغ حوالي

٣٦٤٥ كم، وعدد سكان الأقاليم الروسية الغنية بالموارد الطبيعية والمقابلة للأقاليم الصينية الحدودية الفقيرة يبلغ حوالي ٣٠ مليون نسمة بينما عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة لحدود روسيا يبلغ نحو ٢٥٠ مليون نسمة لذا فأن كثيراً من الصينيين يتسللون للأراضي الروسية وأعدادهم في تزايد مستمر مما يشكل تهديدا للأمن الروسي(٢٤).

المرحلة الثانية من نهاية عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩

جسدت هذه المرحلة الجديدة نمطاً آخراً في السياسة الخارجية الروسية عبّر عن نفسه بالتوجه الاوراسي، وكان بمثابة نقطة التحول في التوجهات الروسية التي ابتدأت مع نهاية عام ١٩٩٣ واستمرت حتى العام ١٩٩٩(٢٥).

كان التوجه الجديد بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية قد اعتمد متغيراً مهماً في الفكر السياسي الروسي مفاده العمل لأجل تحقيق الذات والهوية الروسية، لقد كانت هناك تساؤلات مطروحة عن ما هية الانتماء الروسي، فقد كتب فيدور دوستوفسكي، من أشهر الكتاب الروس (١٨٢١- ١٨٨١)، قائلاً نمتلك نحن الروس اثنتان من الأرض الأم، واحدة منهما هي روسيا، والأخرى هي أوروبا، وان هذه الطبيعة الثنائية أكسبت الهوية الروسية سمة فريدة من نوعها(٢٦).

إن البحث عن الهوية الروسية التي غابت منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، واستعادة النفوذ الروسي على الأقاليم السوفييتية السابقة، وتوصيف دول الكومنولث الروسية المستقلة بأنها جزء لا يتجزأ من الأقاليم الروسية الجديدة، وأنها تشكل الان منطقة "مصالح حيوية –vital interests " بالنسبة لروسيا الاتحادية، مثل كل ذلك الأولوية القصوى لما ينبغي للقيادة الروسية أن تعمل لأجله(٢٧).

كان التحول في السياسة الخارجية الروسية قد ابتدأ في بعض من جوانبه كنتيجة للنشاط التوسعي الذي مارسه حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء

الحرب الباردة، فقد تبنى أعضاء الحلف سياسة التوسع واستقطاب أعضاء جدد على الأخص من دول المعسكر الاشتراكي السابق، ففي وقت مبكر من العام ١٩٩٤، وفي اجتماع الحلف في بروكسل (بلجيكا)، تم التأكيد على ضرورة تنفيذ السياسة المشار إليها مما أثار المخاوف داخل روسيا، ثم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في السنة نفسها، أن توسع الناتو لن يعتمد بالضرورة على ما يظهر من تحديات تواجه أوروبا وان إستراتيجية الحلف تقضي بالتوسع سواء ظهرت مخاطر بوجه الحلف أو لم تظهر، هذه العبارات تجاهلت ما إن كانت سياسة التوسع هذه ستثير استفزازاً أطلسيا للأمن القومي الروسي. عند ذاك تولدت قناعة لدى الرئيس يلتسين ووزير خارجيته كوزرييف من أن هذا النشاط الأطلسي سيؤدي بالضرورة إلى عزلة بلادهم وتقويض أمنها القومي(٢٨).

أدى التوغل الأطلسي في أقاليم اوراسيا التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي السابق، والمجاورة الآن لحدود روسيا الاتحادية، إلى تعزيز قناعات القيادة الروسية بالمخاطر الناجمة عن التداعيات السلبية لـ (الاختراق) الغربي للأراضي الروسية(٢٩).

أبدت روسيا استياءها من طريقة تعامل الغرب معها بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي وصفت من جانب الروس بأنها معاملة تنطوي على قدر كبير من الازدراء لهم، فيما تم تعريف روسيا غربياً على أنها شريك لا يتوجب النظر إليه بكثير من الاهتمام، غير أن اعتبارات الأمن والسلم في أوروبا وآسيا تطلبت دعماً روسياً جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية(٣٠).

إن تحول روسيا من نظام حكم الحزب الواحد والاقتصاد الموجه، إلى نظام تعدد الأحزاب واقتصاد السوق، لاقى مقاومة من النخب الروسية (السوفييتية الطابع)، التي فقدت نفوذها وامتيازاتها مع نهاية الحقبة السوفييتية، لكنها عادت لتعبر عن نفسها من خلال واجهة حزبين سياسيين

جديدين هما، الحزب الشيوعي الروسي، والحزب القومي الروسي، ومارست تلك النخب تأثيرها وأعملت نفوذها في الحياة السياسية الروسية الجديدة بدءاً من نهاية عام ١٩٩١ وحتى خريف عام ١٩٩٣[٣١].

كان خريف ١٩٩٣ استثنائياً بالنسبة للحياة السياسية الروسية إذ وصف بالخريف الساخن (hot-autumn)[٣٢]، فقد نشأت أزمة دستورية بين الرئيس الروسي يلتسين والبرلمان الذي كانت تهيمن عليه أحزاب المعارضة المشار إليها سابقاً وتطور الأمر إلى مواجهة عسكرية واستخدم يلتسين الجيش لقصف مبنى البرلمان الروسي وانتهت المواجهة بسيطرة الرئيس على مقاليد السلطة وتعطيل الحياة النيابية بعد حل البرلمان[٣٣].

شهدت الانتخابات البرلمانية التي جرت أواخر العام ١٩٩٣ تنامي قوة الحزبين المشار إليهما آنفاً المعارضين لسياسة الرئيس يلتسين، مما دفع إلى تنامي سلطة البرلمان الروسي بدءاً من العام ١٩٩٤ وصعوداً، بوجه سلطة الكريملين، فقد مارس البرلمان سلطته كمجلس رقابي على أداء الحكومة واظهر نفوذه على مجمل السياسة الخارجية الروسية[٣٤].

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣، توجهات الناخبين الروس الذين قدم كثير منهم، أصواتهم للحزب الشيوعي الروسي، واعتبروا أن هذا الحزب هو المدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات ذات الدخل المنخفض، وان الآمال المعلقة عليه كبيرة في انتشال البلاد ولو بصورة جزئية من حالة الإذلال التي لحقت بها والناجمة عن تفكك الاتحاد السوفييتي، فيما عدّ جزء كبير من النخبة السياسية الروسية، أن نظام التعددية الحزبية انطوى على قدر كبير من الفوضى وعدم التنسيق وافرز مشاكل اقتصادية واجتماعية لم يتمكن من إيجاد حلول لها، فضلا عن غياب الهيبة الروسية في الشؤون الدولية، وتجلت تلك الفوضى في ظهور استياء داخل روسيا لم يكن بالإمكان إخفاؤه تجاه من يشغل الوظيفة

الأعلى في سلطة البلاد التنفيذية والمتجسدة في شخص غير قادر على تشكيل بنية مستقرة للحكومة في الدولة الروسية[٣٥].

شكلت نتائج انتخابات خريف عام ١٩٩٣ وتداعياتها ضغوطا على الكريملين ودفعت بقوة نحو تبني الاتجاهات الاوراسية في سياسة روسيا الخارجية التي تزايدت مع حلول عام ١٩٩٤، إذ بدأت روسيا بتأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وأصدر يلتسين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، تتبع "سياسة صديقة " لروسيا، وبدأ التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيرا لخارجية روسيا (كانون الثاني ١٩٩٦– أيلول ١٩٩٨) بدلا من كوزرييف كمحصلة لفترة من التغيير" البطئ "في نمط السياسة الخارجية الروسية، وبريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية في المنطقة الاوراسية ومن مناصري التوجهات الروسية نحو الشرق، والمعروف بميوله المناهضة للسلوك الغربي[٣٦].

قدم بريماكوف ماعرف باسم "مبدأ بريماكوف" الذي استند على إنشاء نظام عالمي قائم على التعددية القطبية واقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية، وتبنى بقوة معارضة توسيع حلف شمال الأطلسي في دول الكتلة السوفييتية السابقة، إلا انه وقع مع سكرتير عام الحلف القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة The Founding Act on Mutual Relationsفي آذار عام ١٩٩٧ والذي نص علي إنهاء حالة العداء بين روسيا وبين الحلف الأطلسي وأرسى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما[٣٧].

استمرت السياسة الخارجية الروسية بتوجهاتها هذه الأمر الذي اضعف الرؤى الروسية للغرب فقد وجدت روسيا نفسها أمام حالة لم تشأ إلا أن (تباركها– bless)[٣٨] بتعبير مباشر من الرئيس يلتسين، هذه الحالة تجسدت

بنجاح الجولة الأولى من حملة التوسع لحلف شمال الأطلسي باتجاه دول المعسكر الاشتراكي السابق (بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك) عام ١٩٩٧، وعندما أرادت روسيا أن تستدير غرباً فاجأتها الحملة الجوية لحلف الناتو ضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٩. عند ذاك أقيل بريماكوف الذي شغل منصب رئيس الوزراء من أيلول ١٩٩٨ حتى أيار ١٩٩٩. وبدوره استقال الرئيس يلتسين بعد أن عين فلاديمير بوتين خلفا له نهاية العام ١٩٩٩ لتبدأ مرحلة أخرى في السياسة الخارجية الروسية.

خاتمة واستنتاجات

شهدت روسيا الاتحادية في العقدين الماضيين (نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين) متغيرات ألمت بكيانها ووصلت تأثيراتها إلى درجة الخطر على مستقبل تماسك البلاد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١، فالدولة التي انهارت سياسياً لم تكن لتنجو من انهيار اقتصادي انعكست أثاره وتداعياته على النظام والمجتمع الروسي.

بعد زوال النظام الشيوعي ١٩١٧-١٩٩١ وتحول روسيا إلى النظام الديمقراطي افتقدت القيادة الروسية الجديدة الرؤية الواضحة لمصالحها القومية، فلم يعد لدى موسكو سياسة محددة، ولم يتضمن جدول أعمال حكومتها الجديدة خططاً إستراتيجية تتعلق بتحقيق المصالح القومية، بل انتهجت الحكومة سياسة واحدة هي الانفتاح على الغرب مما افقدها جزءاً كبيراً من خصوصيتها التي تراكمت من خلال حقب تاريخية طويلة وترتب على ذلك فقدان روسيا لموقعها المتقدم في المجتمع الدولي بعد أن ضعف دورها كطرف رئيسي وفاعل في الشؤون العالمية.

كان الانفتاح الروسي الرسمي على الغرب مثار استياءٍ لدى كثير من النخب الروسية التي انقسمت بين الدعوة إلى الانفتاح على اوراسيا، وأخرى أيدت الاندماج مع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، وبين هذه الدعوة وتلك تشتت ذهن صناع القرار السياسي الروسي،غير أن(الإرث السلبي) للاتحاد السوفييتي السابق ورغبة الروس في محو الضرر من ذاكرة وطنهم الأم الثاني (أوروبا) دفعهم للتوجه غرباً أملاً في الدعم والعون الموعود فيما إذا تخلت بلادهم عن (توجهاتها التوسعية السابقة) حسب التوصيف الغربي.

سرعان ما ظهرت الشكوك المتعلقة حول جدوى استمرارية التوجه المحصور نحو الغرب فقد ارتبطت تلك الشكوك في جزء كبير منها بالأحداث الداخلية في فترة كانت فيها المعارضة لحكم الرئيس بوريس يلتسين قد نشأت خاصة في انتخابات كانون الأول 1993، التي قدمت أحزاب المعارضة إلى واجهة البرلمان المناوئ لسياسات الكريملين ذات الطابع الغربي آنذاك، ومن ثم ظهرت الشكوك حول صحة وسلامة التوجهات الغربية للسياسة الروسية على امن روسيا القومي وهيبتها العالمية.

كانت الشكوك الروسية من النوايا الغربية قد وجدت متنفسا لها في واقع الحياة السياسية الدولية فالوعود لانتشال روسيا من واقعها المضطرب لم تكن أكثر من كلمات بلاغية لم تتحول إلى فعل ملموس.

بالمقابل كانت الشكوك تحوم في الأرجاء الأوروبية حول مصداقية تخلي الروس عن مبدأ الهيمنة، وجاء عرض القوة الروسي بوجه بولندا أواخر عام ١٩٩٣ ليؤكد المخاوف الأوروبية والغربية عموماً من أن روسيا لم ترسل نواياها للهيمنة إلى عالم النسيان.

تعرضت روسيا لاختراق كبير في أمنها القومي في تسعينيات القرن الماضي عبر توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً مما أدى إلى كشف أجزاء كبيرة من حدودها الغربية فأضحت العاصمة الثانية سان بطرسبورغ على مقربة من القوات الأطلسية فتحول الخطاب السياسي الرسمي الروسي من عبارة (النفوذ المحدود) إلى (مناطق المصالح الحيوية) للإشارة إلى الفضاء الجغرافي السياسي لفترة ما بعد الحقبة السوفييتية.

تولد الانطباع السلبي لدى الروس من أن الغربيين يحاولون الإلقاء بهم إلى الموقع الثاني وعندما مضت روسيا طويلا بالتناغم مع المصالح الغربية، اكتشفت أنها لم تعد شريكا لا يمكن تجاهله في الشؤون الدولية، وتعزز هذا الانطباع من خيبة الأمل المعقودة على المؤسسات الغربية التي سرعان ما تبين أنها غير مستعدة لاستقبال الروس، بل إن تلك المؤسسات كانت مستعدة لقبول دول أخرى من مجال روسيا – السوفييتية – السابق، ولكن ليس روسيا، وفي حلف شمال الأطلسي لم تتمكن روسيا من تجاوز غرفة مجلس تعاون شمال الأطلسي، والتي أضحت لكثرة تردد الروس إليها غير فاعلة وتحولت الآمال الروسية المعقودة عليها إلى العدم.

بدا ذلك غير منصف حسب وجهة النظر الروسية التي استنتجت أن ذلك كان جزاؤها لعدم انسجامها مع (النسق الأوروبي)، لذا كان على الروس القيام بمراجعة شاملة لسياستهم، فاتجهوا إلى آسيا فالرهان على الهند

والصين مازال قائما بفعل الموروث السوفييتي، ولكن سرعان ما تبين أن كلا البلدين وان بدا أنهما مستعدان للتعاون، إنما ليس على حساب علاقاتهما مع الغرب. لقد كان رهاناً روسياً غير مجدٍ لذا اتجهت روسيا للبحث عن بدائل أخرى، وفي أثناء ذلك كان حلف شمال الأطلسي قد ضم دولاً في محيطها، وعندما استدار الروس للغرب كانت دولة السلاف الصربية، حلفاؤهم في أوروبا، تحت هجوم حلف شمال الأطلسي.

لم تغن كثرة التغييرات والتبدلات التي أجراها الرئيس يلتسين في فريقه الحكومي عن الخسارات، فقد كان الفشل كبيراً في أوروبا، لذا كان لابد من مراجعة شاملة لمفهوم روسيا حول سياستها الأوروبية وبتعبير أدق خلق إشكالية في الأمن الأوروبي التي بدأ الحديث عنها لارتباطها في جانب منها بمسائل الطاقة التي تتبناها روسيا باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة باتجاه أوروبا والتي تمكن الروس من استغلالها لصالح دور مؤثر وكبير لهم في مقدرات القارة الأوروبية.

يمكن القول بأن الروس نجحوا نسبياً في إعادة بعض من نفوذهم إلى الأرجاء الأوروبية تحت مظلة امن الطاقة الأوروبي، ولكن ليس بإمكانهم إخراج الدول المحيطة ببلادهم الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، من عضوية الحلف، فضلاً عن أن الإخلال بأمن الطاقة الأوروبي قد يخلق لهم إشكاليات هم في غنى عنها الآن.

يدرك الروس أن الاعتراف بهم كقوة عظمى يأتي من جانب الغرب، وهذا لم يحصل، وبالمقابل، فأن هذا الغرب لا يريد روسيا الاتحادية بالتوصيف السوفييتي السابق، وهذا ما لم ينجح به الروس.

ستبقى الإشكالية الأوروبية الروسية قائمة بقدر ما بقي الروس متذبذبين في توجهاتهم فعلى الرغم من أنهم يعتبرون أنفسهم أوروبيين، إلا أنهم لم ينجحوا في التخلص من تأثيرات الخصوصية الروسية عليهم وفي الوقت الذي يشير البعض إلى الثنائية الروسية في الانتماء الروسي على أنها

تكتسب صفة فريدة، إلا انه في الوقت نفسه تحسب تأثيرات تلك الثنائية على روسيا وليس لصالحها، فضبابية الرؤية لدى الزعامات الروسية والهواجس الأمنية تجاه أوروبا، والمخاوف الأوروبية بالمقابل من الطبيعة الاستبدادية للحكم الروسي، دفعت باتجاه ظهور دائم للشكوك والمخاوف المتبادلة في العلاقات بين الطرفين.

Policy of federal Russia after the Cold War

1991-1999

Waleed Mahmoud Ahmad

Department of Political and Strategic Studies

Regional Studies center / University of Mosul

Abstract

Russia faced serious challenges after the disintegration of the former Soviet Union, most notably the protection of national security and restore its status as a superpower, as well as that Russian society was suffering and the economic situation was too bad.

Openness to the West, one of the choices adopted by the political elite of Russia's return to the pattern of international, and the hopes of the Russian held on the West, great, for it was the wishes of Western non-return of Russians thought authoritarian, too great, but the mutual concerns between them, still the greatest

الهوامش والمصادر

(1) DEREK MCKAY & H.M.SCOTTT : THE RISE OF THE GREAT POWERS 1648-1815, (ENGLAND:1983), P. 234

(2) C.WARREN HOLLISTER: MEDIEVAL EUROPE: ASHORT. HISTORY (U.S.A: 1965), P.167

(3) HANS KHON : BASIC HISTORY OF MODERN RUSSIA, (USA:1957), P.28.

(4) DEREK MCKAY.OP.CIT,P.336

(5) HANS KHON,Op.Cit,P.28

(6) DEMITRI TRENIN:"RUSSIA S SPHERES OF INTREST, NOT INFLUNCE", CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL

STUDIES, THE WASHINGYON QUARTELY, OCTOBER , 2009, (WASHINGTION: 2009),P.6

(7) HANS KHON, Op. Cit, P.9

(8) Ibid, P.10

(9) Ibid, P43-44

(10) DEMITRI TRENIN: Op.Cit,P.6

(11) Ibid,P.6

(12) JAKUB GRYGIEL:"RUSSIAN STRATEGY TOWARD CENTRAL EUROPE" IN A PUBLICATION BY THE CENTRAL FOR EUROPEAN POLICY ANALYSIS, NO.25, (WASHINGTON : 2009), P.4

(13) DEMITRI TRENIN: Op.Cit,P.6

(14) "RUSSIA COUNNTRY STRATEGY PAPER 2001 - 2005", BY EASTERN EUROPEAN&CENTRAL ASIA DEPARTMENT, (U.K: 2000), P.1

(15) DEMITRI TRENIN :" RUSSIA RE - DEFINES ITSELF & RELATIONS WIT THE WEST", CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, THE WASHINGYON QUARTELY, SPRING 2007, (WASHINGTION : 2007), P..95

(16) R.CRAIG NATION " RUSSIAN SECURITY STRATEGY UNDER PUTIN "STRATEGIC STUDIES INSTITUTE, (USA: 2007), P.3

(17) JULIANNE SMITH: "THE NATO–RUSSIA RELATIONSHIP", CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, (PARIS : 2008), P.2.

(18) DEMITRI TRENIN:"RUSSIA S SPHERES OF INTREST, NOT INFLUNCE",Op.Cit,P.8

(19) DEMITRI TRENIN: "RUSSIA RE - DEFINES ITSELF & RELATIONS WITH THE WEST", Op. Cit,P.98

(20) SARAH ELIZABETH MENDELSON : "DEMOCRACY ASSISTANCE & POLITICAL TRANSITION IN RUSSIA BETWEEN SUCCESS& FAILURE", INTERNATIONAL SECURITY, VOL 25,NO 4,SPRING 2001,P.73

(21) JULIANNE SMITH,Op.Cit, P.2

(22) PETER J.S. DUNCAN : " WESTRINSM, EURATISM, & PRAGMATISM", FOREIGN POLICIES OF THE POST – SOVIET STATES 1991 – 2001, SCHOOL OF SLAVONIC & STUDIES, (LONDON:2002), P.13 EAST EUROPEAN

(23) YURY VEDORV: "DIFFERENT STRAINS OF THOUGHT IN RUSSIA STRATEGIC THINKING", ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, MARCH – 2006, (LONDON : 2006),P.4 .

(24) ANDREI PONTKOVSKY : EAST OR WEST – RUSSIA S IDENTITY CRISIS IN FORGEIN POLICY, (LONDON : 2006), P.6 .
(25) R.CRAIG : Op.Cit,P.3
(26) ANDEREI POINTKOVSKY : OP.CIT,P.7
(27) R.CARIG : Op.Cit,P.4
(28) JULIANNE SMITH: Op.Cit,P.2
(29) MAMUKA TSERETELI : "RUSSIA S STRATEGIC INTRESTES IN EURASIA", ANALYST IN CENTRAL ASIA – CAUCASUS INSTITUTE "ANALYST ISSUE", VOL 12, NO 11, (WASHINGTION: 2008), P.1
(30) MASSARI MAURIZIO:" RUSSIA CAN PLAY AVITAL ROLE IN THE WEST S SECURITY " , HARVARD, UNIVERSITY, WEATHERHEAD CENTER FOR INTERNATIONAL AFFAIRS, PUPLISHED IN FINANCIAL TIMES IN 6 AUGUST – 2008
(31) ANTJE KASTNER: THE DOMESTIC DIMENSION OF RUSSIAN FORGEIN POLICY 1991 – 2008, (BOON : 2008),P.9
(32) VLADIMIR SHVEITSER: "POWER & PARTIES IN POST – SOVIET RUSSIA", RUSSIA IN GLBAL AFFAIRS, JOURNAL OF FOREIGN AFFAIRS & INTERNATIONAL RELATIONS,VOL 7, NO 2, APRIL – JUNE 2009, P.41
(33) ROBERT SHARLET: "THE PROSPECTS FOR FEDERALISM IN RUSSIAN CONSTITUTIONAL POLITICS " , THE JOURNAL OF FEDERALISM , OXFORD JOURNAL,VOL 24, NO 2, (OXFORD UNIVERSITY: 1994),P.15
(34) ANTJE KASTNER,Op.Cit,P.36
(35) VLADIMIR SHVEITSER : P.44
(36) ANTJE KASTNER,Op.Cit,P.39
(37) JULIANNE SMITH : Op.Cit,P.3
(38) Ibid,P.4